عموميتها «المؤجلة» تأجلت للمرة الثانية

البحر: اجتماع طارئ لمجلس إدارة «الوطنية» لتحديد مصيرها وغياب المنافسة العادلة بين شركات الطيران وراء فشل الشركة

تأجلت عمومية الخطوط الوطنية غير العادية المؤجلة للمرة الثانية لحين اجتماع مجلس إدارتها الطارئ ليحدد مصير الشركة التي باتت على حافة الإفلاس فيما يبدو في ظل غياب الآمال لعودة الروح مرة أخرى.

وأعلن رئيس مجلس إدارة الشركة عبد السلام البحر تأجيل الجمعية العمومية غير العادية المؤجلة والتي كانت من المقرر ان تناقش البند الوحيد على جدول الاعمال وهو النظر في مستقبل الشركة، وجاء التأجيل مجددا لعدم اكتمال النصاب الذي وصلت نسبته الى 20,43٪.

وبين البحر في تصريحه للصحافيين عقب الاجتماع أنه سيتم عقد اجتماع مجلس ادارة طارئ لحسم المسألة، وعن الخطة البديلة لعدم زيادة المال وموافقة المساهمين عليها قال ان الاجتماع الذي سيعقد في القريب العاجل سيتم فيه اتخاذ القرار المناسب وسيكون لما فيه مصلحة الشركة والمساهمين.

وعلل البحر غياب المساهمين عن الحضور عدة مرات بأن قاعدة المساهمين للشركة كبيرة حيث يبلغ عددهم أكثر من 30 ألف مساهم.

عبدالسلام البحر معلنا تأجيل عمومية الشركة (قاسم باشا)

وأوضح أنه ومنذ الاجتماع الأول لم يكتمل النصاب مما أدى الى تعثر انعقادها وهذا احد الجوانب السلبية لقاعدة المساهمين الكبيرة.

وحول الأحاديث التي ترددت عن ان أسباب فشل «الوطنية» تكمن في سوء الإدارة، قال البحر ان هذه وجهات نظر لبعض المساهمين ولكن في الواقع المطلع على الأحوال الاقتصادية العالمية وأوضاع شركات الطيران يجد ان الأحداث التي حدثت كانت نتيجة للأوضاع المالية والأزمة وكانت خارج نطاق الشركة، ابتداء من الأزمة المالية العالمية والاضطرابات التي حدثت في بعض دول الشرق الأوسط، مؤكدا ان وضع «الوطنية» ليس بمنأى عن الشركات الاخرى التي واجهت كذلك نفس المشاكل، رغم ان هذه الشركات مدعومة حكوميا، ولا استطيع ان أقول ان الوضع الذي وصلت إليه «الوطنية» طبيعي ولكن المنافسة كانت كبيرة.

وعن خصخصة مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية أوضح البحر قائلا: «انني قلت منذ البداية ان هذه الخصخصة ستكون لصالح الشركات الخاصة، فعندما يكون المنافس يعمل على نفس المعايير وهي الربحية والأداء فستكون المنافسة سهله، اما عندما تكون الشركة ليست الربحية هدفا من اهدافها فهذه مشكلة لأنه ليست هناك مساواة أو عدالة وهذا ما كنا نطالب به منذ البداية».

وأشار الى أن موضوع خصخصة «الكويتية» مطروح منذ بداية التسعينيات لكنه الى الآن لم يتم، مؤكدا أنه لن تتم خصخصتها، فالقضية ليست صمود او غير صمودا وانما بشكل عام اوضاع بلد، ومعربا عن أسفه بأن ما يحصل لا يخدم خطة التنمية ولا الدولة.

واضاف البحر ان «الكويتية» تواجه مشاكل وصعوبات منها مطالبات الموظفين، وسلسلة الاجراءات التي اتخذها جميعها منطقية.

وعن توقعاته للجمعية العمومية القادمة بين البحر انه ستقرر الدعوة الى جمعية اخرى خلال اجتماع مجلس الإدارة القادم، حيث سيتم تحديد ما اذا كانت ستعقد الجمعية العمومية مرة اخرى أم لا، وفي حال عدم اجتماع جمعية اخرى فسيتخذ مجلس الإدارة القرار، مشيرا الى ان جميع الخيارات مفتوحة أمام مجلس الإدارة وانه لا يستطيع التنبؤ بما ستؤول إليه الأمور، وستتم مناقشة الأمر واتخاذ الاجراءات القانونية المناسبة.

وأشار الى أن «جميع القطاعات في البلاد تواجه صعوبات وليست الخطوط الوطنية فقط»، لافتا الى ان الوضع القانوني للشركة لا يسمح بالتفاوض مع الدائنين اما «الافكو» فهي ذات وضع مختلف.

● عمر راشد

«الإبداع الخليجي» تطلق برنامج تدريبي في القاهرة

أحمد شربجي

التسويق والمبيعات يعد الجزء الرئيسي في العمل الاقتصادي والحاكم لاستمرار عمل الشركات وتطورها حيث أثبتت العديد من الدراسات أن ارتفاع دخول الشركات الإجمالي يتوقف على التسويق الناجح الذي يتمتع بالتسويق الناجح القادر على التعامل مع الأزمات الاقتصادية العالمية والساعي لخلق إيرادات بشكل مستمر.

وتسعى شركة الإبداع الخليجي للاستشارات والتدريب من خلال برنامج التسويق والمبيعات الذي تنطلق أنشطته بالقاهرة في الفترة من 27 نوفمبر وحتى الأول من ديسمبر من العام الحالي، والذي يعد أحد البرامج الرئيسية التي تطرحها الشركة لزيادة إيرادات الشركات وتنوعها في مواجهة شح السيولة التي تواجهها الشركات.

وبهذه المناسبة، قال المدير العام في الشركة أحمد شربجي ان التسويق والمبيعات يعبر عن نشاط حيوي يثمر باستمرار إبداعات وأساليب مبتكرة وهو المفتاح لتطوير منشآت الأعمال في أسواق سريعة التغير وكثيرة التقلب في الاتجاهات والاحتياجات.

وبين أن البرنامج يحاول تغطية كافة المهارات التسويقية من خلال تحقيق أهدافه المتمثلة في اكتشاف الاتجاهات المثلى التي تؤثر بشكل مباشر في آليات التفوق التسويقي، الإلمام بأبعاد اللعبة التسويقية، بناء إمكانية التفكير المنطقي لتخطيط التفوق التسويقي في مواجهة المستقبل ومحاولة ابتكار أدوات جديدة تتناسب مع المستقبل التسويقي من خلال تحليل البيئة المحلية والدولية.

20 مليار دولار بمشاريع تنفّذ حالياً في العاصمة المقدسة

أثبتت مدينة مكة المكرمة أنها حالة استثنائية في سوق العقارات الذي يعاني أزمة بالشرق الأوسط، إذ يتدفق المزيد من الراغبين في أداء شعائر الحج والعمرة على المدينة ليذكوا طفرة في بناء الفنادق. يقول خبراء عقاريون ان سعر المتر المربع في المنطقة التجارية القريبة من الحرم في مكة يمكن أن يصل الى 375 ألف ريال بما يعادل 100 ألف دولار ما يجعلها الأغلى على مستوى العالم. وقال تقرير نشرته صحيفة «اليوم» السعودية ان أكثر من 2,5 مليون حاج يتدفقون على مكة سنويا لأداء فريضة الحج ويشهدون تحول المدينة في ظل الفنادق الفخمة والمباني السكنية الشاهقة والرافعات التي تطل الآن على المسجد الحرام. يقول شجاع زيدي، نائب رئيس إدارة المشروعات والمدير العام لفندق وأبراج مكة هيلتون «مكة الآن في أوجها». وظهرت غابة من المباني الشاهقة بجوار الحرم المكي الشريف بنتها شركة جبل عمر للتطوير وتكلفتها أكثر من 5,5 مليارات دولار، حيث سيفتتح هيلتون وغيره 26 فندقا جديدا، لتضاف إلى المدينة 13 ألف حجرة أخرى. وقال زيدي «لا شك أن هذه الغرف ستكون مشغولة بالكامل. مجرد نمو السكان المسلمين يبرر التوسع». ويقول البنك السعودي ـ الفرنسي ان إنفاق الحكومة وشركات التطوير العقاري في مكة والمدينة يقدر بنحو 120 مليار دولار على مدى السنوات العشر المقبلة، وفي الوقت الحالي تجرى مشاريع بتكلفة 20 مليار دولار في مكة وحدها.

واعلنت شركة ماريوت انترناشيونال وشركة حياة انترناشيونال اعتزامهما ادارة وتشغيل فنادق تبنيها شركة جبل عمر، ومن المتوقع ان يعزز هذا قدرة مكة على استقبال الحجاج والمعتمرين بنسبة 50٪ على الاقل على مدى السنوات العشر المقبلة. يقول سامي عنقاوي، الخبير بشأن مكة والمدينة المقيم في جدة: مكة والمدينة شبه مكتملتين من الناحية التاريخية، لا يمكن ان تتجول في منطقة مركزية ولا تجد اي شيء سوى ناطحات السحاب. ويعلو برج ساعة مكة الملكي، وهو الاكبر من نوعه في العالم، فندقا شاهقا يواجه الكعبة.

وكانت مكة تقليديا توفر اقامة من دون خدمة للزائرين مثل حجرات صغيرة مزودة بالمرافق الاساسية للاغتسال والراحة، وكانوا يعتبرون مقيمين مؤقتا لفترات قصيرة بل ان بعضهم مكثوا في منازل خاصة بمكة مقابل اجر بسيط.

لكن كل هذا تغير على مدى السنوات القليلة الماضية بعد ان دخلت شركات تشغيل الفنادق الدولية والاقليمية الى مكة.

واصبحت الفنادق الفخمة الشهيرة التي تقدم الخدمة على مدار 24 ساعة متوافرة للسائحين والحجاج والمعتمرين.

وتحرص شركتا اعمار وداماك للتنمية العقارية، وهما من دبي، فضلا عن مؤسستي ارابتك ودريك آند سكل للمقاولات على دخول السوق السعودية. وترى تلك الشركات، فضلا عن منافسين من قطر والكويت ومصر، ان النجاح في مكة يمكن ان يعطيها افضلية لدخول السوق السعودي الاوسع الذي يعاني نقصا حادا في المساكن بسبب التزايد في عدد سكان المملكة.

ويقدر البنك السعودي ـ الفرنسي ان شركات التطوير العقاري الخاصة والعامة تحتاج الى بناء نحو 275 منزلا في العام حتى 2015 لتلبية احتياجات البلاد لنحو 1,65 مليون منزل جديد.

«إعمار»: هاجس أزمة الديون الأميركية أثر على العقار المحلي

كشف التقرير العقاري الشهري الصادر عن شركة إعمار الأهلية للخدمات العقارية أن الحلول التمويلية التي طرحتها الحكومة مؤخرا لإصلاح السوق العقاري لم تفلح وحدها للنهوض بالسوق العقاري الذي بات يواجه تحديات كبيرة منها تراجع معدلات الطلب على قطاعي السكن الخاص والتجاري في ضوء تحركات طفيفة على الاستثماري، وأضاف التقرير أن الازمة الاقتصادية العالمية ومنها الحديث عن مواجهة الاقتصاد الأميركي لأزمة بسبب تأني الكونغرس الأميركي عن الموافقة على رفع سقف الديون إلى 1,6 تريليون دولار قبل أغسطس المقبل ما أدى إلى ارتفاع حالة التأهب لدى الإدارة الأميركية لمواجهة هذه الظروف الصعبة التي من الممكن أن تؤدي بأميركا للإعلان عن إفلاسها وهو ما قد تنتج عنه أزمة مالية أشد وقعا على العالم من أزمة الرهن العقاري التي أدت إلى الأزمة المالية في أميركا وامتدت إلى بقية دول العالم ومن هذا المنطلق شكلت حالة التخوف من حدوث أزمة مالية جديدة، لدى المستثمرين على صعيد السوق العقاري المحلي هاجسا حال دون إقدام رؤوس الأموال للتداول في القطاع العقاري تحسبا لأي ظروف سلبية يمكن أن تصيب الأصول العقارية بسوء وقال التقرير إن الأحداث الحاصلة في المنطقة والسياسة النقدية المتشددة إلى جانب الموسم الصيفي وقضاء العديد من المستثمرين الإجازة الصيفية خارج البلاد جميعها عوامل ساهمت في تراجع التداول على العقارات ناهيك عن عدم تحقيق الأهداف المنشودة والمرجوة لتنظيم السوق العقاري فضلا عن عدم توافر القيمة المضافة للعقار والمتمثلة في إنشاء الفرص وتتويجها بالبيانات والمعلومات الكاملة للعقارات التي تعد واحدة من أهم القطاعات الاستثمارية الناجحة في السوق المحلي.

وأشار التقرير إلى أن السوق العقاري السكني يواجه حركة تذبذب في حركة البيع والشراء ما انعكس سلبا على الشركات المحلية العقارية وكذلك التخوف لدى المواطن.

وقال التقرير ان إجمالي قيمة التداولات بلغ 277,1 مليون دينار خلال شهر يونيو بنسبة تراجع تقدر بنحو 400٪ مقارنة بشهر مايو 2011 حيث سجل إجمالي التداولات ما قيمته 1,068,9 مليار دينار وبين التقرير أن النشاط العقاري بات في وضع حرج إذا لم يتم طرح المشاريع وتحديدا التنموية والتي تضم في مضمونها البني التحتية والمشروعات السكنية والموانئ والمطارات وغيرها الكثير من الأعمال والمشاريع المنشودة بقصد النهوض بالسوق المحلي بجميع قطاعاته ومن بينها العقار الذي يشكل العنصر الثاني للموارد الاقتصادية في البلاد.

وأوضح التقرير ان تداولات قطاع العقار السكني بلغت 124,8 مليون دينار خلال مايو 2011 الماضي بواقع 508 صفقات بين عقود ووكالات بانخفاض بلغت نسبته 32٪ عن شهر مايو الماضي، والذي سجلت تداولاته 180,052 مليون دينار ويأتي تراجع الطلب على السكن الخاص جراء تراجع الطلب بسبب موسم الصيف والتقلبات الراهنة في أسعار العقارات.

النفط الكويتي يتراجع إلى 111,11 دولاراً

كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية امس ان سعر برميل النفط الكويتي تراجع 22 سنتا في تداولات أمس الاثنين ليستقر عند مستوى 111,11 دولارا للبرميل مقارنة بـ111,33 دولارا للبرميل في تداولات يوم الجمعة الماضي.

ويأتي تراجع اسعار النفط الخام بعد ارتفاع متواصل دام خمسة أيام بسبب المخاوف من عدم اتفاق القائمين على السياسة الأميركية الى حل بشأن أزمة رفع سقف الدين الأميركي ما اثار القلق من وضع اكبر اقتصاد واعلى مستهلك للطاقة في العالم.

ومن المتوقع أن تعزز هذه الأزمة وفق مؤسسة «ستاندرد اند بورز» للتصنيف الائتماني بخفض تصنيف الولايات المتحدة الأميركية من (ايه.ايه.ايه) الى (ايه.ايه.بلس) خلال ثلاثة اشهر بنحو 50٪.

الذهب مستقر عند 1600 دولار

لندن ـ رويترز: تراجعت أسعار الذهب امس حيث عمد المستثمرون الى جني بعض الأرباح التي حققوها بعد المستوى القياسي الذي سجله المعدن النفيس في الجلسة السابقة لكن الخلاف السياسي في الولايات المتحدة رفع سقف الدين أبقى الأسعار مدعومة بقوة فوق مستوى 1600 دولار للأوقية (الأونصة).

وتراجع سعر الذهب في التعاملات الفورية 0,3٪ الى 1609,79 دولارات. وكان قد سجل مستوى قياسيا عند 1622,49 دولارا الاثنين.

وتراجعت عقود الذهب الأميركية دولارين الى 1610,30 دولارات للأوقية.

وانخفضت الفضة في السوق الفورية 0,1٪ الى 40,27 دولارا. وكانت قد سجلت 41,05 دولارا في الجلسة السابقة وهو أعلى مستوى منذ الرابع من مايو.

أوباما يريد تسوية.. و«الخسائر لا تحصى» إذا استمر المأزق

واشنطن ـ أ.ف.ب: أعلن مسؤول أميركي كبير لوكالة فرانس برس ان الرئيس الأميركي باراك أوباما سيحذر مواطنيه من ان «الخسائر لا تحصى» في حال استمر المأزق حول الدين في الكونغرس وسيحث البرلمانيين من الحزبين على التوصل الى «تسوية».

وقال هذا المسؤول الذي فضل عدم الكشف عن هويته وقبل ان يلقي أوباما خطابه في البيت الأبيض «الرئيس أوباما وكما رؤساء ديموقراطيين وجمهوريين قبله، سيقول بوضوح ان عدم التوصل الى تسوية لرفع سقف الدين سيؤدي حسب كلمات الرئيس السابق ريغان الى (خسائر لا تحصى)».

واضاف ان «الرئيس سيتوجه الى الأمة كي يتحدث عن المأزق في الكونغرس وعن النتائج التي سيتركها على استقرار اقتصادنا وخلق وظائف».

واكد هذا المسؤول انه منذ بدء المحادثات والرئيس أوباما «يعمل بلا هوادة من اجل تقريب الديموقراطيين والجمهوريين للتوصل الى مقاربة متوازنة من اجل تقليص عجزنا والعمل بشكل لا تكون فيه بلادنا عاجزة عن سداد الدين للمرة الاولى في تاريخها».

وأضاف «قبل 8 أيام من الاستحقاق، التسوية هي السبيل الوحيد كي نتمكن من الاقتراض كي يبقى اقتصادنا قويا وناميا».

من جهة اخرى، أكد المعهد الألماني المتخصص في دراسات أسواق الاستهلاك (غي اف كي) ان النقاشات المستمرة حول الطرق الصحيحة لخروج منطقة اليورو من أزمة المديونية تربك المواطنين الألمان وتردعهم عن الاستهلاك.

وعزا المعهد ومقره مدينة «نورنبرغ» جنوبي ألمانيا انخفاض مؤشر الاستهلاك في الاسواق الألمانية في يوليو الجاري مقارنة بالشهر الذي سبقه بشكل ملحوظ الى مخاوف سكان اكبر دولة اوروبية من ناحية عدد السكان (82 مليون نسمة) من تبعات أزمة المديونية واحتمال إفلاس الحكومة اليونانية وكذلك الى ارتفاع نسبة التضخم في منطقة اليورو.

واكد المعهد ان إقلاع المواطنين الألمان عن الاستهلاك يأتي بسبب مخاوفهم من تحمل مزيد من الأعباء المالية بسبب أزمة المديونية في اليونان وبسبب ارتفاع تكاليف إنقاذ اليونان من أزمتها المالية.

وقال ان مؤشره انخفض من 5,7 نقاط في يونيو الماضي الى 5,5 نقاط في يوليو، مؤكدا ان المعطيات المتوافرة لديه تشير الى استمرار انخفاض المؤشر في الأشهر المقبلة.

يذكر ان مؤشر الاستهلاك سجل في الأشهر القليلة الماضية انخفاضا متواصلا، علما انه ارتفع في مارس من العام الحالي بشكل لم يسبق له مثيل منذ خريف عام 2007 ولكنه عاد منذ ابريل الماضي وبسبب أزمة المديونية الى الانخفاض.

وكان رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي اتفقوا الأسبوع الماضي في بروكسل وبعد نقاشات طويلة على تقديم حزمة مساعدات مالية ثانية لليونان من اجل مساعدتها على الخروج من أزمة المديونية وطمأنة أسواق المال وذلك في خطوة ترمي الى عدم انتقال عدوى المديونية الى دول أوروبية اخرى على رأسها ايطاليا.

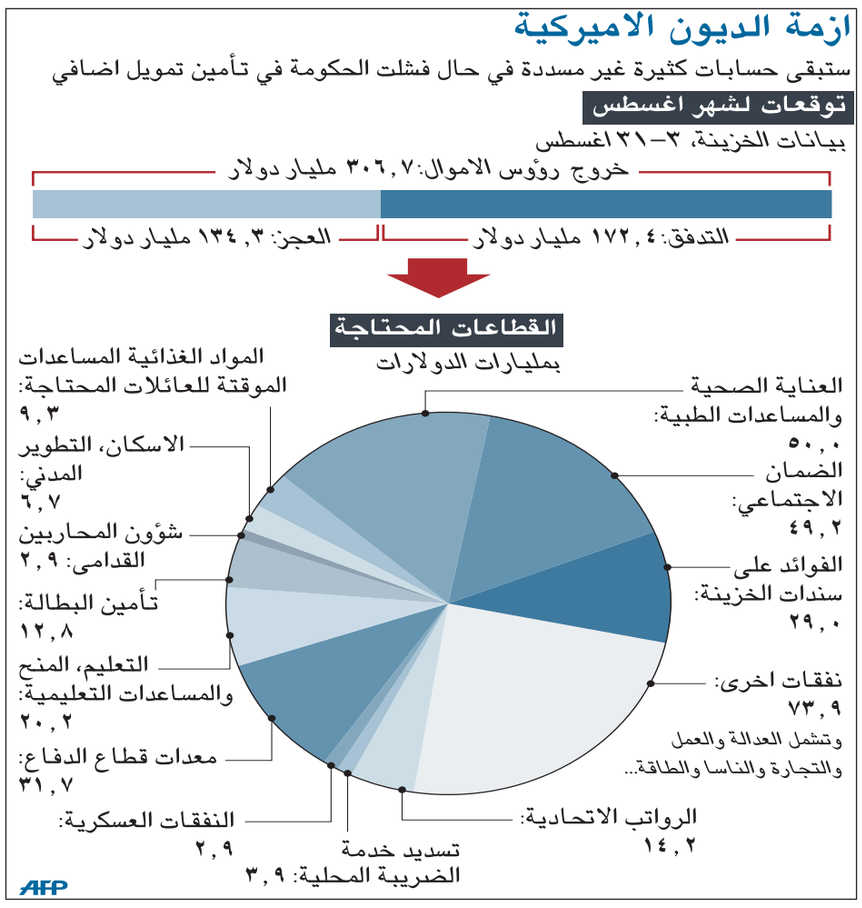

احتياطيات السعودية الخارجية تقفز إلى 1,844 تريليون ريال

كشفت بيانات حديثة من مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) عن استمرار نمو حجم الموجودات الأجنبية للمؤسسة (الاحتياطيات الحكومية في الخارج) بشكل ملحوظ بنسبة 7٪، أي بنحو 116 مليار ريال، لتستقر الاحتياطيات عند 1,844 تريليون ريال، مقارنة بنحو 1,728 تريليون ريال في نهاية الربع الأول من العام نفسه. ويعكس النمو الذي حدث في الموجودات تدني المخاطر في الاستثمارات التي تختارها مؤسسة النقد، بحسب ما جاء في صحيفة «الاقتصادية» السعودية امس، في حين سجل إجمالي استثمارات المؤسسة في الأوراق المالية في الخارج، والتي تمثل نحو 70٪ من إجمالي موجوداتها، نموا بنهاية الربع الثاني بلغ 1,321 تريليون ريال، مقارنة بـ1,246 تريليون ريال خلال الربع الأول.

وأظهرت البيانات مواصلة نمو حجم الائتمان المصرفي للقطاع الخاص خلال العام الحالي، مسجلا في نهاية الربع الثاني نسبة ارتفاع 2,8٪ أي بنحو 21,4 مليار ريال ليستقر عند 785,3 مليار ريال، مقارنة بنحو 763,9 مليار ريال في نهاية الربع الأول من العام الحالي، ليسجل بذلك مستويات جديدة، وهو ما يعزز انتهاج البنوك أسلوبا أقل حذرا في إقراض شركات القطاع الخاص.

ويرى خبراء أن هذا الارتفاع يعكس تخلص البنوك من ضغوط المخصصات المالية التي رافقتها خلال العامين الماضيين، وهو ما أسهم في تعزيز محفظة الإقراض للمصارف السعودية، إلى جانب أنه يأتي أيضا تجاوبا مع جهود مؤسسة النقد خلال الفترة الماضية الهادفة لتعزيز وضع السيولة اللازمة لتلبية الطلب المحلي على الائتمان بهدف ضمان استمرار المصارف في أداء دورها التمويلي للعملية التنموية في البلاد.

وفي حال إضافة قيمة استثمارات القطاع الخاص في الأوراق المالية الخاصة لدى البنوك إلى حجم الائتمان المصرفي، فإن إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص ـ وهو مؤشر رئيسي على ثقة البنوك بالاقتصاد ـ يرتفع مع نهاية الربع الثاني إلى 819,5 مليار ريال مقارنة بـ798,2 مليار ريال خلال الربع الأول، أي بنسبة نمو 2,7٪.

وبحسب البيانات أيضا، فإن إجمالي ربحية البنوك السعودية نما خلال الأشهر الستة الماضية من العام الحالي ليصل إلى 15,723 مليار ريال بنهاية يونيو الماضي، ويتضح أن الزيادة في الأرباح بلغت 2,6 مليار ريال وهي منخفضة عن الأرباح المحققة في مايو والبالغة 2,868 مليار ريال، كما تراجع حساب رأس المال في المصارف التجارية (وهو رأس المال والاحتياطيات مضافة إليها ربحية البنوك) من 210,4 مليارات ريال في نهاية مايو إلى 210 مليارات ريال في نهاية يونيو الماضي.

ووفق بيانات مؤسسة النقد، فإن ودائع «ساما» لدى البنوك الخارجية سجلت نموا من 350,9 مليار ريال في نهاية الربع الأول إلى 372,5 مليار ريال في نهاية الربع الثاني من العام الحالي، أي بنمو نسبته 6,2٪.

كما أوضحت أن السيولة المتداولة خارج المصارف ارتفعت خلال الربع نفسه من العام الحالي إلى 116,8 مليار ريال من 106,3 مليارات ريال بنهاية الربع الأول من 2011، في حين ارتفع النقد لدى المصارف بشكل ملحوظ خلال الربع الثاني إلى 16,3 مليار ريال من 15,3 مليار ريال بنهاية الربع الأول، كما نما النقد خارج المؤسسة خلال الربع نفسه من عام 2011 إلى 133,2 مليار ريال من 121,5 مليار ريال بنهاية الربع الأول.

استمرار نمو الاحتياطيات السعودية الخارجية

صندوق الكويت لفرص الملكية الخاصة

القيمة الصافية للوحدة كما في 30 يونيو 2011
0.738 د.ك *
* غير مدققة
للاستفسار: 185 26 26
داخلي: 1315
KAMCO كامكو
kamconline.com